E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/2002/IG.1/9
18 July 2002
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير

لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الرابعة
بيروت، ٣-٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٢
أولاً- الحضور وتنظيم أعمال الدورة	٣-١٣	٣
ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها	٣-٤	٣
باء- المشاركون	٥-٧	٣
جيم- الافتتاح	٨-١١	٣
دال- انتخاب أعضاء المكتب	١٢	٤
هاء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	١٣	٤
ثانياً- موضوعات البحث والمناقشة	١٤-٥٣	٥
ألف- عرض ما تم تنفيذه في شعبة التنمية الاجتماعية منذ انعقاد الدورة الثالثة للجنة التنمية الاجتماعية	١٤-١٧	٥
باء- مداخلات الدول الأعضاء	٢١-٢٤	٧
جيم- مناقشة قضايا مختلفة في مجال التنمية الاجتماعية: متابعة تنفيذ توصيات الدورة الثالثة للجنة التنمية الاجتماعية	٢٥-٣٦	٨
دال- عرض نتائج الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١١ آذار/مارس ٢٠٠٢)	٣٧-٤٩	١١
هاء- موعد ومكان عقد الدورة الخامسة للجنة التنمية الاجتماعية	٥٠-٥١	١٤
واو- التوصيات	٥٢	١٥
زاي- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة	٥٣	١٦

مقدمة

١- نظمت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذه الدورة تنفيذاً للقرار ١٩٨ (د-١٧) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، بشأن إنشاء لجنة للتنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الذي صادق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بقراره ١٩٩٤/٢٧ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٤، بشأن إنشاء لجنة التنمية الاجتماعية داخل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ وعملاً بالتوصيات التي صدرت عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الأولى المعقودة في عمّان، الأردن، خلال الفترة ٢٥-٢٦ آذار/مارس ١٩٩٧، وأقرتها الإسكوا في دورتها التاسعة عشرة المعقودة في بيروت، لبنان، خلال الفترة ٧-٨ أيار/مايو ١٩٩٧؛ وعملاً بالتوصيات التي صدرت عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة المعقودة في بيروت، خلال الفترة ٢٧-٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١ وأقرتها الإسكوا في دورتها الحادية والعشرين المعقودة في بيروت خلال الفترة من ١٠-١١ أيار/مايو ٢٠٠١.

٢- ويبرز هذا التقرير أهم ما دار في المناقشات حول كل بند من بنود جدول الأعمال دون ذكر التفاصيل. وقد اعتمدت اللجنة هذا التقرير بالإجماع في جلستها الختامية المعقودة في ٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢.

أولاً- الحضور وتنظيم أعمال الدورة

ألف- مكان الدورة وتاريخ انعقادها

٣- عُقدت الدورة الرابعة للجنة التنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في المقر الدائم للإسكوا في بيروت، لبنان، خلال الفترة ٣-٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢. وناقشت اللجنة، التي عقدت خلال الدورة أربع جلسات، البنود المدرجة في جدول الأعمال الوارد في الفقرة ١٣ من هذا التقرير.

٤- واستهدفت هذه الدورة، إضافة إلى تعزيز التنسيق والتعاون في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية بين دول المنطقة والإسكوا، تأمين إطار رسمي لمناقشة المقترحات وصياغة توصيات تتعلق بتصميم برامج عمل شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، وتيسير سبل تطوير هذه البرامج وتحسينها في مختلف الأنشطة التي تتولاها الشعبة ضمن المجالات التالية: (أ) السياسات الاجتماعية المتكاملة؛ (ب) السياسات السكانية؛ (ج) الإدماج الاجتماعي؛ (د) تمكين المرأة وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والأنشطة؛ (هـ) التنمية الحضرية وسياسات الإسكان؛ (و) توفير البيانات الإحصائية والمؤشرات الاجتماعية.

باء- المشاركون

٥- حضر الدورة ممثلون عن اثنتي عشرة دولة من الدول الأعضاء في الإسكوا وهي: الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية اليمنية.

٦- كما حضر الدورة ممثلون عن الهيئات التالية التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٧- وشارك كذلك في الدورة، بصفة مراقب، ممثلون عن منظمات حكومية وإقليمية: منظمة العمل العربية، واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية التابعة لجامعة الدول العربية، ومركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة، والمركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى؛ وممثلون عن منظمات غير حكومية وطنية وإقليمية ودولية.

جيم- الافتتاح

٨- افتتحت الدورة السيدة مرفت تلاوي، الأمين التنفيذي للإسكوا، بكلمة رحبت فيها بالمشاركين في أعمال الدورة، وأكدت أهمية الدور الذي تقوم به هذه اللجنة في مناقشة برنامج عمل شعبة التنمية الاجتماعية وتقديم المقترحات الهادفة إلى تطوير هذا البرنامج وتنسيق أنشطته. وركزت الأمين التنفيذي في كلمتها على اهتمام الإسكوا بتحفيز التعاون والتكامل تعزيزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما أوضحت أن حلقة حوار غايتها الوقوف على المستجدات في التشريعات والإجراءات

والممارسات المعتمَدة في الدول الأعضاء ستعقد في إطار هذه الدورة. وأشارت كذلك إلى تزامن انعقاد هذه الدورة مع الاستعداد لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية بعد مرور عشر سنوات عليها. وحثت المشاركين على الاستفادة من تجربة الإسكوا في تعاونها مع الدول الأعضاء خلال الإعداد للجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، وعلى مواصلة هذا التعاون في الإعداد لمؤتمرات أخرى في المستقبل. ودعت الدول الأعضاء إلى مراجعة التشريعات الدولية والاجتماعية وموقف حكوماتها منها، وذكرت، خاصة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وركزت أيضاً على أهمية الدورة الرابعة للجنة التنمية الاجتماعية، وما يترافق معها من ظروف إعادة هيكلة الإسكوا وترتيب أولوياتها في التنمية الاجتماعية، إضافة لظروف التحضير لمراجعة نتائج المؤتمرات الدولية وتنفيذ التوصيات الصادرة عنها. وتمنت أخيراً للمشاركين التوفيق في العمل.

٩- وألقى راعي الدورة، معالي السيد أسعد دياب، وزير الشؤون الاجتماعية في الجمهورية اللبنانية، كلمة رحب فيها بالمشاركين في الدورة، مؤكداً أن مسألة التنمية، التي تشكل هدفاً أساسياً في كافة البلدان، إنما هي الهم الأساسي في البلدان النامية.

١٠- ونوه الوزير دياب في كلمته بتضمن برنامج عمل شعبة التنمية الاجتماعية مجالات اهتمام مشترك مع الدولة اللبنانية، وخاصة ما يتعلق منها بالسياسات السكانية وتمكين المرأة وتأمين البيانات الإحصائية والمؤشرات الاجتماعية.

١١- وأشار أخيراً إلى أن المبادرة المتكررة التي تتخذها الإسكوا إذ تشرك الدول في تصميم وتطوير برامج شعبة التنمية الاجتماعية في مختلف مجالات نشاطها، إنما هي استثمار أمثل للموارد المالية والبشرية في عمليات التنمية، بحيث يتاح لكل دولة أن تطرح تصورها للبرامج والأنشطة المعنية استناداً إلى واقعها الفعلي واحتياجاتها الملحة.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

١٢- انتخب المشاركون، بالإجماع، السيدة هناء قدورة، من الجمهورية العربية السورية، رئيساً لمكتب الدورة، والسيد عبد الله بن عمر العامودي، من المملكة العربية السعودية، والسيد مُطهر أحمد زبارة، من الجمهورية اليمنية، نائبين للرئيس؛ والسيدة مريانا الخياط الصبوري، من الجمهورية اللبنانية، مقرراً. كما انتخب المشاركون، لعضوية لجنة الصياغة، السيدة سهام أحمد المحروس، من البحرين، والسيدة أمينة بنت حمدان الحمدان، من سلطنة عُمان، والسيد هاني سابا، من فلسطين؛ وعُيّن في لجنة الصياغة أيضاً ممثلون عن الأمانة التنفيذية للإسكوا.

هاء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

١٣- اعتمدت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال وتنظيم الأعمال بالصيغة الواردة في الوثيقتين E/ESCWA/SD/2002/IG.1/1 و E/ESCWA/SD/2002/IG.1/2، على الترتيب. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

"١- افتتاح أعمال الدورة الرابعة للجنة التنمية الاجتماعية.

"٢- انتخاب أعضاء المكتب.

"٣- إقرار جدول الأعمال المؤقت.

"٤- تنظيم الأعمال المقترح.

"٥- مناقشة عامة:

(أ) عرض ما تم تنفيذه في شعبة التنمية الاجتماعية منذ الدورة الثالثة للجنة التنمية الاجتماعية؛

(ب) مداخلات الدول الأعضاء.

"٦- مناقشة قضايا مختلفة في مجال التنمية الاجتماعية: متابعة تنفيذ توصيات الدورة الثالثة للجنة التنمية الاجتماعية:

(أ) تقرير عن السياسات الاجتماعية وطاولة مستديرة؛

(ب) تقرير عن نظام معلومات السياسات السكانية؛

(ج) تقرير عن الهيئة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية؛

(د) تقرير عن متابعة المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات.

"٧- عرض نتائج الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١١ آذار/مارس ٢٠٠٢):

(أ) الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ للتنمية الاجتماعية؛ وبرنامج العمل والأولويات المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ للتنمية الاجتماعية؛

(ب) مقترحات بشأن برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ للتنمية الاجتماعية.

"٨- موعد ومكان عقد الدورة الخامسة للجنة التنمية الاجتماعية.

"٩- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة".

ثانياً- موضوعات البحث والمناقشة

ألف- عرض ما تم تنفيذه في شعبة التنمية الاجتماعية منذ انعقاد الدورة الثالثة للجنة التنمية الاجتماعية
(البند ٥ من جدول الأعمال)

١٤- عرض ممثل الأمانة التنفيذية للإسكوا الوثيقة E/ESCWA/SD/2002/IG.1/3، وتضمّنت ما يلي:

١- أنشطة قسم التنمية البشرية

١٥- تركز عمل قسم التنمية البشرية، خلال فترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ على المجالات الأربعة التالية: (أ) السياسات الاجتماعية؛ (ب) مكافحة الفقر؛ (ج) تنمية المجتمع المحلي؛ (د) الإدماج الاجتماعي. وقد اضطلع القسم في هذه المجالات بالأنشطة الرئيسية التالية: (١) إجراء الدراسات والأبحاث في مجالات

السياسات الاجتماعية، وتنمية المجتمع المحلي، ومكافحة الفقر، والانعكاسات الاجتماعية للعولمة؛ (٢) تنفيذ المشاريع الميدانية في مجالات تنمية المجتمع المحلي والإدماج الاجتماعي؛ (٣) وعقد اجتماعات في إطار التحضير والمتابعة لاجتماعات معنية بالإدماج الاجتماعي مثل: منتدى منظومة الأمم المتحدة العالمي للشباب، والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وتمكين الأسرة العربية، ودعم المنظمات الأهلية، والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز وكره الأجانب وغيرها من أشكال التعصب ذات الصلة؛ (٤) التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية.

٢- أنشطة قسم السكان

١٦- تركز عمل قسم السكان خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ على المجالات التالية: (أ) إجراء الدراسات التحليلية، وضع التقديرات البيانية، والحث والإعلام؛ (ب) رصد السياسات السكانية في الدول الأعضاء في الإسكوا عن طريق تنفيذ نظام معلومات السياسات السكانية (PPIS) وإنشاء شبكة معلومات السكان (POPIN)؛ (ج) تنظيم وعقد الاجتماعات وورشات العمل.

٣- أنشطة قسم المستوطنات البشرية

١٧- تركز عمل قسم المستوطنات البشرية على قضايا الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والإدماج الاجتماعي. وقد أولى اهتماماً كبيراً لمتابعة تنفيذ جدول أعمال الموئل على المستوى العربي، وشمل نشاطه المجالات التالية: (أ) إجراء الدراسات والأبحاث، وخاصة في مجالات التنمية الحضرية المستدامة والاستدامة البيئية وتطوير قواعد البيانات، وكذلك إعداد النشرات الدورية؛ (ب) تنظيم وعقد الاجتماعات؛ (ج) إنشاء الشبكات في مجال التخطيط والعمران.

٤- أنشطة وحدة المرأة والتنمية

١٨- تركز عمل وحدة المرأة والتنمية على متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومنهاج عمل بيجين (١٩٩٥)، والوثيقة الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين والمعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"، وخطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ (١٩٩٥)، وبرنامج العمل العربي الموحد (١٩٩٦). وتوزعت أنشطة الوحدة على المجالات التالية: (أ) إجراء الدراسات والأبحاث ومنها: مسح تطورات أوضاع المرأة، والشراكة في الأسرة العربية، والنوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية، وأبعاد النوع الاجتماعي للفقر في الدول العربية؛ (ب) تنظيم وعقد الاجتماعات وورشات العمل والدورات التدريبية؛ (ج) التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية.

٥- أنشطة وحدة القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد

١٩- تركز عمل وحدة القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد على أنشطة شملت عقد مجموعة من المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية لمناقشة بحوث ودراسات تتناول قضايا اجتماعية من زوايا متعددة ومنظور شامل ومتكامل، كما شملت تطوير أساليب وأدوات مناسبة للمتابعة الإقليمية المتكاملة للمؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات. وقد نفذت الوحدة أنشطة تتعلق ببناء قدرات المنظمات غير الحكومية ودعمها، توزعت على المجالات التالية: (أ) إجراء الدراسات والأبحاث وتنظيم وعقد

الاجتماعات؛ (ب) إصدار النشرات والمواد الإعلامية والتقارير الفنية؛ (ج) التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية.

٦- الخدمات الاستشارية التي قدمتها شعبة التنمية الاجتماعية

٢٠- تقدّم الإسكوا الخدمات الاستشارية على مستويين: الأول إقليمي والثاني وطني. وأمّا على المستوى الإقليمي فتقدّم الخدمات عملاً بخطة متوسطة الأجل توضع لأربع سنوات وتتجسد كل سنتين في برنامج عمل تتولى تنفيذه الشُعب الفنية. وفي هذا السياق، تولت شعبة التنمية الاجتماعية تقديم مجموعة من الخدمات توزعت في مجال التنمية البشرية على الحقول الرئيسية التالية: السياسات الاجتماعية، والتنمية البشرية، وتنمية المجتمع المحلي، والإدماج الاجتماعي. أما على المستوى الوطني فتقدم الخدمات تحت إشراف الأمين التنفيذي وحسب طلب الدول الأعضاء، ويضطلع بالتنفيذ المستشارون الإقليميون. وتغطي هذه الخدمات الاحتياجات الوطنية الخاصة بالدول الأعضاء، بحيث جرت، خلال عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، الموافقة على تلبية ٢٧ طلباً للدعم الفني، منها ٧ طلبات من المقرر تنفيذها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢. ويمكن تبويب هذه الاستشارات في خمسة مجالات رئيسية هي: استراتيجيات وسياسات التنمية الاجتماعية، والمرأة والتنمية والمجتمع المدني، والتنمية البشرية المستدامة، وسياسات دعم الأسرة، وتطوير التشغيل والموارد البشرية.

باء- مداخلات الدول الأعضاء
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٢١- في سياق التقارير الخاصة بخطط الدول الأعضاء في الإسكوا وأنشطتها في مجال التنمية الاجتماعية، أجري استعراض متفاوت الشمول لمجموعة من المسائل والإنجازات التي حققتها الدول في مجالات التنمية الاجتماعية. وقد تركزت هذه المسائل والإنجازات حول مكانة المرأة، وحقوق الإنسان، والمشاركة، ومعوقات التنمية الاجتماعية، وسبل تعزيز الرعاية الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعي. كما شمل الاستعراض المكاسب والصعوبات في مجالات تنمية الموارد البشرية، وتحسين خصائص السكان، ولا سيما في التعليم والصحة والإسكان، وفي مجالات التنمية المحلية والتنمية الريفية، ومكافحة الفقر، وتعزيز مكانة الأسرة ودورها. وقد تقدمت وفود كل من مملكة البحرين، والجمهورية العربية السورية، وسلطنة عُمان، وفلسطين، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية بمداخلات وعروض تناولت حصيلة خطط وأنشطة الدول في مجال التنمية الاجتماعية بأبعادها المختلفة الواردة آنفاً.

٢٢- وشارك في المناقشة العامة كذلك ممثلو المنظمات التالية: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٢٣- وشارك في المناقشة العامة أيضاً ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية: المشروع الوطني للرعاية الصحية الأولية في لبنان، والجمعيات التي تعنى بمجالات الإعاقة، واتحاد الشباب العربي، واللقاء الوطني من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتحاد العالمي لمنظمات الأمم المتحدة ولجنة حقوق المرأة اللبنانية.

٢٤- ووزعت على المشاركين التقارير الوطنية حول التنمية الاجتماعية في المجالات التي تغطيها الدورة لكل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر والجمهورية اليمنية والجمهورية العربية السورية ودولة الكويت وسلطنة عُمان والجمهورية اللبنانية وفلسطين.

جيم- مناقشة قضايا مختلفة في مجال التنمية الاجتماعية: متابعة تنفيذ توصيات الدورة الثالثة للجنة التنمية الاجتماعية
(البند ٦ من جدول الأعمال)

١- تقرير عن السياسات الاجتماعية[١]

٢٥- تطرق ممثل الأمانة التنفيذية للإسكوا إلى أهم ما ورد في الوثيقة E/ESCWA/SD/2002/IG.1/5، وخلاصته ما يلي: يتجه مشروع السياسات الاجتماعية نحو وضع إطار مرجعي يمكن ان تعتمده الدول الأعضاء في تصميم أو تطوير سياسة اجتماعية شاملة. وهذا المشروع يستهدف ما يلي: (أ) تعميق فهم السياسات الاجتماعية عبر دراسة تصميم هذه السياسات وكيفية تطبيقها وإجراءات تنسيق أنشطتها ومتابعة تنفيذها؛ (ب) تعزيز دور الحكومات والجهات المعنية الأخرى في تحسين تقديم الخدمات في المجال الاجتماعي، وذلك باتباع سياسات اجتماعية متكاملة؛ (ج) دعم القدرات الوطنية والإقليمية في مجال تحليل السياسات الاجتماعية وتقديم المشورة للمؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية؛ (د) مراجعة آلية اتخاذ القرار فيما يتعلق برسم الاستراتيجيات والأولويات الخاصة بمختلف السياسات الاجتماعية، ومنها: تخفيف حدة الفقر، وتشجيع الاستخدام المنتج، وتعزيز الإدماج الاجتماعي؛ (هـ) تشجيع المشاركة الشعبية من خلال دعم قدرات المنظمات والتأكد من وصولها إلى المعلومات ومشاركتها في عمليات صنع القرار.

٢٦- ومن المرتقب أن يعود هذا المشروع، الذي تقارب تكاليفه ١٠٠ ألف دولار ويستغرق تنفيذه سنة ونصف السنة، بالمكاسب التالية: (أ) تأمين إطار مرجعي لتعميم السياسة الاجتماعية وتنفيذها في دول الإسكوا؛ (ب) تنفيذ مسح ريادي في إحدى الدول الأعضاء وعرض نتائجه في اجتماع يعقد لمناقشة هذه النتائج واعتماد التقرير الخاص بالمسح؛ (ج) إعداد دراسة خلفية حول محددات السياسة الاجتماعية، وكذلك إجراء دراسة بشأن تجارب السياسات الاجتماعية في المنطقة العربية؛ (د) إعداد دراسات مختارة حول بعض التجارب الناجحة في مجال السياسات الاجتماعية في كندا والنروج وماليزيا وتونس.

٢- تقرير عن نظام معلومات السياسات السكانية

٢٧- عرضت ممثلة الأمانة التنفيذية الوثيقة E/ESCWA/SD/2002/IG.1/6، إلكترونيا، وأوضحت أن نظام معلومات السياسات السكانية هو نظام إلكتروني يحاكي واقع السياسات السكانية في الدول العربية، وقد أعد خصيصا لرصد ومتابعة تنفيذ الغايات والأهداف السكانية المرسومة لمنتصف العقد الحالي ونهايته، وأن هذا النظام يستمد أسسه النظرية والبنيوية من الأسس والمبادئ التي اقرها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤، ويؤكد أهمية دمج قضايا السكان في عملية التنمية من خلال وضع وإقرار سياسات وطنية للسكان.

٢٨- ويستهدف نظام معلومات السياسات السكانية ما يلي: (أ) تجميع وتوثيق السياسات والبرامج السكانية في جميع بلدان المنطقة؛ (ب) تجميع وتوثيق المؤشرات التي تقيس التنفيذ؛ (ج) تقديم مرجع إلكتروني لتخزين واسترجاع السياسات بأسلوب مقارن؛ (د) تحديد التوجهات العامة والرؤية الاستراتيجية المتعلقة بالسكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية وفي كل بلد على حدة؛ (هـ) تحديد موقف الدول

---

(١) عقدت حلقة حوار حول السياسات الاجتماعية المتكاملة في جلسة جانبية يوم الجمعة ٥ تموز/يوليو ٢٠٠٢، وشارك فيها عدد من الخبراء والأكاديميين، وترأستها السيدة مرفت تلاوي، الأمين التنفيذي للإسكوا.

العربية من السياسات السكانية وتحديد التصور العام للحكومات لمفهوم السياسة السكانية وعلاقته بالتنمية؛ (و) تحديد أفضل التجارب والعبر المستقاة من هذه التجارب.

٢٩- ويقدّم هذا النظام أربعة أنواع رئيسية من النواتج: تقارير السياسات المنتهجة في كل بلد أو كل مجموعة من البلدان؛ تقارير المؤشرات الخاصة بكل بلد أو مجموعة من البلدان؛ تقارير الرصد الخاصة بكل بلد أو مجموعة من البلدان؛ تقارير الموقف العام من السياسات في كل بلد أو مجموعة من البلدان. أما الإنجازات التي يمكن أن يحققها النظام فهي: (أ) تقديم نهج مقارن للسياسات السكانية؛ (ب) إخراج نواتج ذات مغزى تهم متخذي القرار والباحثين؛ (ج) رصد تنفيذ السياسات بأسلوب علمي وعلى مختلف مستويات التنفيذ الكلي والإجرائي؛ (د) تحديد الفجوات بين الفئات الاجتماعية حسب الجنس (إناث وذكور)؛ (هـ) تقديم مراجع للسياسات السكانية الوطنية في كل بلد أو مجموعة من البلدان؛ (و) تجميع نصوص السياسات السكانية وتخزينها بأسلوب يساعد على استرجاعها ومقارنتها؛ (ز) تبويب المعلومات حسب رغبة المستخدمين. أما آليات تنفيذ النظام فتعتمد على ثلاثة أنشطة رئيسية هي: إعداد استبيان السياسات السكانية؛ تشكيل فرق عمل وطنية؛ تنظيم ورشة عمل حول السياسات السكانية.

٣- تقرير عن الهيئة الاستشارية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية

٣٠- استعرض ممثل الأمانة التنفيذية الوثيقة E/ESCWA/SD/2002/IG.1/4، فأفاد بأن لجنة التنمية الاجتماعية أوصت، في دورتها الثالثة المعقودة في بيروت خلال يومي ٢٧ و٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١، بأن تنشئ الإسكوا هيئة استشارية إقليمية من المنظمات غير الحكومية بغية تحقيق تكامل في الأدوار بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد عُرضت التوصية المذكورة على الإسكوا في دورتها الحادية والعشرين، التي عقدت في بيروت خلال الفترة ١٠-١١ أيار/مايو ٢٠٠١، فاعتمدتها مع جملة توصيات أخرى في إطار القرار ٢٢٧ (د-٢١) المعنون اعتماد التقارير الختامية للهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠١.

٣١- وسعياً إلى تنفيذ التوصية المذكورة اتصلت الإسكوا بالوزارات المسؤولة، في الدول الأعضاء، عن التنسيق مع الأمانة التنفيذية للإسكوا، ودعت كلاً منها، إلى تسمية منظمة غير حكومية تمثل الدولة في الهيئة الاستشارية المذكورة. واستلمت الأمانة التنفيذية للإسكوا ردوداً من كل من سلطنة عُمان، التي رشحت لجنة تنسيق العمل النسائي التطوعي، ودولة الإمارات العربية المتحدة، التي رشحت جمعية الحقوقيين؛ ودولة قطر التي رشحت جمعية الهلال الأحمر القطري، والمملكة الأردنية الهاشمية التي رشّحت المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وجمهورية مصر العربية التي رشحت جمعية الهلال الأحمر المصري، وجمهورية العراق التي رشحت الاتحاد العام لنساء العراق. ولذلك ترجو الأمانة التنفيذية للإسكوا من سائر الدول الأعضاء أن تسمي ممثليها في الهيئة الاستشارية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية، لتتمكن الأمانة التنفيذية من دعوة الهيئة لمناقشة مهامها ودورها في البرامج التي تضطلع الإسكوا بتنفيذها.

٣٢- كما عقدت الإسكوا اللقاء التشاوري بين الإسكوا ومؤسسات المجتمع المدني في لبنان، في بيروت في ٢٣ نيسان/إبريل ٢٠٠١ ، وكان الغرض من الاجتماع بلورة إطار وصيغة عملية وآلية تعزز التعاون وتنظم العلاقة والتواصل المستمر بين الطرفين. وقد تضمن التقرير الختامي للاجتماع المذكور توصيات هامة منها: (أ) أن تقوم الإسكوا، بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والجهات غير الحكومية، بدراسة واقع المنظمات الأهلية في لبنان، ثم، في وقت لاحق، في الدول الأعضاء؛ (ب) أن تدعو الإسكوا إلى تنظيم اجتماع عام سنوي لمنظمات المجتمع المدني، وذلك بالمشاركة التامة مع الهيئة الاستشارية المشار إليها آنفاً.

٤- تقرير متابعة المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات

٣٣- عرض ممثل الأمانة التنفيذية الوثيقة E/ESCWA/SD/2002/IG.1/7، فأوضح أن شعبة التنمية الاجتماعية تضطلع، منذ مطلع عام ١٩٩٩، بتنفيذ مشروع المتابعة الإقليمية المتكاملة للمؤتمرات العالمية في الدول العربية، وذلك بالتعاون مع المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد استمرت الشعبة، خلال السنة الثالثة والأخيرة (آذار/مارس ٢٠٠١ - آذار/مارس ٢٠٠٢)، في تنفيذ الأنشطة المحددة في برنامج عمل المشروع بالتعاون مع الحكومات، ووكالات ومنظمات الأمم المتحدة المعنية، وجامعة الدول العربية، وغيرها من الهيئات الإقليمية غير الحكومية ومراكز البحوث والدراسات والمؤسسات الإعلامية، علماً بأن هناك عدداً من المؤتمرات العالمية التي تتولى متابعتها منظمات أخرى من منظمات الأمم المتحدة.

٣٤- وفي هذا السياق، عقدت الإسكوا اجتماعاً إقليمياً للجان التنسيق الوطنية في الدول العربية لمتابعة المؤتمرات العالمية في عمّان، خلال الفترة ٣-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ؛ ثم عقدت اجتماعاً إقليمياً ثانياً للخبراء حول الحكم والتنمية ومكافحة الفقر في القاهرة، خلال فترة ١١-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. كما نظمت الندوة الإقليمية للطفولة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وجامعة الدول العربية والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الدول العربية، ، لمناقشة مجموعة من الوثائق والدراسات والتقارير تمهيداً لإعداد الإطار العربي لحقوق الطفل الذي اعتمد في المؤتمر العربي الرفيع المستوى لحقوق الطفل، الذي عُقد في القاهرة خلال الفترة ٢-٤ تموز/يوليو ٢٠٠١. وكان هذا الإطار بمثابة الرؤية والإسهام العربيين في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (نيويورك + ١٠)، الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٢.

٣٥- وفي إطار تطوير أدوات وأساليب لمتابعة ورصد التقدم الذي تحرزه الدول العربية في تنفيذها للخطط أو برامج العمل الصادرة عن المؤتمرات العالمية، تابعت الإسكوا تطوير نظام المعلومات لمتابعة واقع التنمية الاجتماعية واتجاهاتها، وهو نظام يؤمّن قاعدة معلومات أساسية للدراسات في المجال الاجتماعي، وكذلك أداة لقياس التغيرات والإنجازات المحققة على المستويين الوطني والإقليمي في مجال التنمية الاجتماعية، وبالتالي لمتابعة ما ينجز من توصيات المؤتمرات العالمية. كذلك أعدت الإسكوا مادة علمية للتدريب على إعداد التقارير الوطنية لمتابعة المؤتمرات العالمية، استخدمت في دورة تدريبية خاصة للمنظمات غير الحكومية والدوائر الرسمية في مملكة البحرين، عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بناء على طلب من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٣٦- وتطرقت مناقشة المشاركين في الدورة إلى الأنشطة التي ذكرت في البند ٥ "مناقشة قضايا مختلفة في مجال التنمية الاجتماعية" والموضوعات التي تضمنتها مداخلات الدول الأعضاء بصدد هذه الأنشطة وكذلك أنشطة الدول الأعضاء، إضافة إلى مداخلات أعدتها منظمات دولية وإقليمية وأهلية حول خططها وأنشطتها في حقل التنمية الاجتماعية، فأثيرت المسائل الأساسية التالية:

(أ) تقدير وفود الدول الأعضاء إلى الدورة الرابعة للجنة التنمية الاجتماعية الجهود التي تبذلها شعبة التنمية الاجتماعية، وثناؤها على نوعية الأنشطة ومستواها الفني؛

(ب) تشكيل لجنة للمرأة على غرار لجنة التنمية الاجتماعية لرصد ومتابعة إعداد تقرير شامل لتقييم وضع المرأة العربية، يكون مرجعاً للدول العربية، وأساساً لوضع سياسة متكاملة للنهوض بالمرأة، على أن

يشكل هذا التقرير التقييمي البعد الإقليمي لمراجعة ما تم تنفيذه من منهاج عمل بيجين بعد مرور عشر سنوات على عقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

(ج) التشديد على إدراج حقوق الإنسان في صلب برامج التنمية الاجتماعية، وإشراك المنظمات غير الحكومية في صياغة خطط وسياسات التنمية الاجتماعية؛

(د) بدء الحوار بشأن توحيد المصطلحات والمفاهيم الخاصة بالسياسات السكانية وسياسات التنمية الاجتماعية، وكذلك بشأن المؤشرات الأساسية والأولويات والآليات التي تعتمدها هذه السياسات، بما يكفل الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني؛

(هـ) الدعوة إلى إيلاء عناية أكبر لموضوع الإعلام عن البرامج والأنشطة في مجال التنمية الاجتماعية، والعمل على وضع آليات مناسبة لتعميم المعرفة وتوسيع نطاق الاستفادة من هذه البرامج والأنشطة، عبر زيادة عدد نسخ المنشورات والتقارير والدراسات ووضعها على صفحات الإنترنت لتسهيل الاستفادة منها وتحديثها؛ والحاجة إلى استحداث برنامج معلوماتي يسهّل على الدول الأعضاء تحديث المعلومات والسياسات الاجتماعية بوسائل إلكترونية؛

(و) الدعوة إلى اعتماد معايير محددة لعضوية الهيئة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية لدى الإسكوا، بحيث تراعي هذه العضوية تمثيل وجهة نظر المجتمع المدني؛

(ز) الحاجة إلى تعميم التجارب التي أجريت في بعض الدول العربية، مع الإشارة إلى جوانبها السلبية والإيجابية على السواء.

دال- عرض نتائج الدورة الاستثنائية الرابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١١ آذار/مارس ٢٠٠٢)
(البند ٧ من جدول الأعمال)

١- الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥؛ وبرنامج العمل والأولويات المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٣٧- شملت الوثيقة E/ESCWA/SD/2002/IG.1/8 المعروضة في إطار هذا البند تقريرين يتناولان نتائج الدورة الرابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، بناء على الوثيقتين اللتين اعتمدتا في الدورة المذكورة وهما: الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (E/ESCWA/S-4/3) وبرنامج العمل والأولويات المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (E/ESCWA/S-4/4). وقد استعرضت ممثلة الأمانة التنفيذية، على الشاشة الإلكترونية، التقريرين حول شعبة التنمية الاجتماعية ومهامها والوسائل التي تستخدمها والأنشطة التي تقوم بها.

٣٨- وتتضمّن الوثيقة E/ESCWA/S-4/3 أهم ملامح الخطة المتوسطة الأجل للتنمية الاجتماعية في إطار الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. ويستهدف البرنامج الفرعي للتنمية الاجتماعية تحقيق التعاون الإقليمي في الدعوة لاتباع سياسات اجتماعية شاملة ومتكاملة تراعي خصوصية المنطقة وثقافتها وتتجه وجهة عملية. وتُناط المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي، داخل الإسكوا، بشعبة التنمية الاجتماعية، التي تؤدي دوراً مهماً في مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة مشاكل اجتماعية مثل

عدم التوازن في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحاجة إلى سياسات اجتماعية شاملة ومتكاملة، والحاجة إلى معالجة الأثر الاجتماعي والثقافي الذي تحدثه العولمة في المجتمع. ولذلك سيوجَّه البرنامج الفرعي نحو الدعوة لاتباع نهج متكامل وشامل في التنمية الاجتماعية يستند إلى الحق في التنمية، ويتّجه نحو تعزيز القيم الثقافية والاجتماعية الإيجابية. وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سيظل عنصر وضع السياسات من أجل التنمية الاجتماعية بين الأولويات.

٣٩- ويسعى هذا البرنامج الفرعي إلى تنفيذ الاستراتيجيات التالية: (أ) الدعوة لاتباع سياسات ومنهجيات وبرامج جيدة التركيز تراعي السياق الاجتماعي لمسألة المرأة والرجل، وتساهم في تعزيز التكامل والإدماج والإنصاف في الميدان الاجتماعي؛ (ب) تقديم المشورة إلى البلدان الأعضاء بشأن صياغة سياسات اجتماعية شاملة ومتكاملة تستند إلى الأبحاث والمشاريع النموذجية وأفضل الممارسات؛ (ج) إتاحة منبر لإنشاء روابط اتصال مستقرة ولتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين جميع الشركاء والجهات الفاعلة في عملية التنمية الاجتماعية على الصعيد الإقليمي؛ (د) تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء لتعزيز المؤسسات وقدرات الآليات الوطنية والإقليمية؛ (هـ) مساعدة البلدان الأعضاء في صياغة استراتيجيات وسياسات من أجل التنمية البشرية المستدامة، واتخاذ إجراءات متكاملة للسياسة العامة؛ (و) المساهمة في زيادة الوعي بجوانب مسألة النوع الاجتماعي؛ (ز) تقديم ما يلزم من دعم للبلدان الأعضاء والسلطات المحلية في صياغة سياسات وبرامج ملائمة بشأن السكان والتنمية، وتحسين البيئة المادية، والدعوة لإقامة شراكة بين الحكومات والإدارات المحلية، وزيادة القدرة على تحقيق المشاركة الشعبية في التنمية؛ (ح) إيلاء اهتمام خاص لإعادة الإعمار بعد النزاعات بطريقة تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمادية للتنمية.

٤٠- وتشمل الإنجازات المنتظر تحققها بفضل تنفيذ هذا البرنامج، ما يلي:(أ) تحسين قدرة البلدان الأعضاء على صياغة سياسات وبرامج اجتماعية متكاملة، تشتمل على القيم الثقافية المؤاتية؛ (ب) زيادة آليات الاتصال من أجل التنمية الاجتماعية بين الشركاء والجهات الفاعلة في عملية التنمية على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية؛ (ج) تحسين قدرة صانعي السياسة على وضع سياسات وتدابير وآليات وبرامج للتخفيف من الفقر؛ (د) تقوية استجابة صانعي السياسات لصياغة السياسات والبرامج والآليات المراعية لمسألة النوع الاجتماعي؛ (هـ) تحسين قدرة صانعي السياسات على أن يعالجوا، في استراتيجياتهم، القضايا السكانية والقضايا ذات الأهمية الحاسمة التي تتصل بالحكم الحضري السليم وأمن الحيازات العقارية.

٤١- وتشمل مؤشرات الإنجاز ما يلي: (أ) عدد البلدان الأعضاء التي تضع وتنفذ سياسات اجتماعية ملائمة؛ (ب) عدد اللجان والمشاريع المشتركة بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية؛ (ج) زيادة التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء للتخفيف من الفقر والبطالة، ولا سيّما بين الشباب والنساء؛ (د) عدد البلدان والمؤسسات التي تظهر في سياساتها وخططها وإحصاءاتها منظور مسألة النوع الاجتماعي؛ (هـ) زيادة عدد القضايا السكانية والقضايا ذات الأهمية الحاسمة وذات الصلة بالحكم الحضري السليم في استراتيجيات صانعي السياسات.

٤٢- وفي إطار برنامج العمل والأولويات المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، الوارد في الوثيقة E/ESCWA/S-4/4، يستهدف البرنامج الفرعي تحقيق التعاون الإقليمي في الدعوة لتكامل السياسات الاجتماعية التي تراعي خصوصية المنطقة وثقافتها وتتجه وجهة تنفيذية. ولذلك سيركّز هذا البرنامج الفرعي على مراقبة الظروف الاجتماعية في منطقة الإسكوا وعلى الاستجابة للاتجاهات العالمية، توخياً لتقديم تقييمات تحليلية في صياغة السياسات الاجتماعية. وسيجري التركيز، خاصة، على التكامل الاجتماعي، والفقر والبطالة، والديناميات السكانية، وحالة المرأة، والتنمية الحضرية. كما سيقدم البرنامج إلى الدول الأعضاء ما

يلزمها من مشورة ومساعدات فنية لصياغة سياسات اجتماعية متكاملة، ولا سيّما لبناء قدرات هذه البلدان على وضع استراتيجيات وخطط وبرامج عمل بشأن السياسات المتصلة بالقضايا الاجتماعية المشار إليها.

٤٣- كذلك سيضطلع البرنامج الفرعي بتسهيل التفاوض واعتماد مواقف مشتركة واستراتيجيات وبرامج وخطط عمل إقليمية إزاء مختلف القضايا الاجتماعية التي تناقش في المنتديات الدولية، فيؤدي بذلك دور منبر للحوار تستطيع فيه الدول الأعضاء تبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وسيدعم البرنامج الفرعي بناء القدرات في مؤسسات المجتمع المدني بصفتها شريكة في عملية التنمية؛ وسيروج لاستراتيجيات التنمية القائمة على الشراكة ولزيادة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات المتصلة بالسياسات الاجتماعية؛ وسيشجع التضافر والحوار بين المنظمات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

٤٤- وسيضطلع البرنامج الفرعي أيضاً بتجميع وتجهيز المعلومات والبيانات الإحصائية اللازمة، وبوضع مؤشرات في مختلف ميادين التنمية الاجتماعية ذات الصلة بعمله. وسيقوم بدراسات وتحليلات ومشاريع تستهدف مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة التحديات في هذه الميادين.

٤٥- وتتوزع الأنشطة التي يتولاها هذا البرنامج على المجالات التالية: (أ) تقديم الخدمات الفنية للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء؛ (ب) أنشطة فنية أخرى، عبر سلسلة من المطبوعات التي تصدر دورياً وعبر مطبوعات مختارة بصيغة دراسات فنية وقواعد بيانات ومنشورات إعلامية وإصدارات إلكترونية؛ (ج) التعاون الدولي والتنسيق والاتصال بين الوكالات، وهو التعاون الذي يجري في إطار المشاركة في أنشطة الهيئات الحكومية الدولية التي تشارك في أنشطة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها؛ (د) التعاون الفني، ويجري عبر ما تقدّمه الشعبة من الخدمات الاستشارية والتدريب الجماعي (دورات تدريبية، حلقات دراسية، ورشات عمل)، إضافة إلى تنفيذ سلسلة من المشاريع الميدانية.

٤٦- وتمحورت مناقشة الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وبرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، حول النقاط الأساسية التالية:

(أ) ضرورة متابعة المؤتمرات العالمية في المنطقة على أساس استبيانات وطنية وتقارير إقليمية يجري تقديمها في المنتديات العالمية؛

(ب) الاهتمام بإعداد نموذج لمشروع المعونة الفنية التي تقدمها منظمات الأمم المتحدة، وذلك تسهيلاً لطلب الدول هذه المعونة في مجالات محددة؛

(ج) التشديد على ضرورة النهوض بمكانة المرأة باعتباره شأناً لا يقع على عاتق المنظمات غير الحكومية فحسب، بل يقع ضمن مسؤولية الحكومات بصورة أساسية، بما يستتبعه ذلك من مشاركة المنظمات غير الحكومية في هذه المسؤولية؛

(د) أهمية وضع مؤشرات القياس بالنسبة لإحصاءات النوع الاجتماعي مع التأكيد على اهتمام الوزارات المعنية بتأمين الإحصاءات ودعم اللجان المختصة في هذا المجال، وتوطيد التعاون مع الجهات المعنية بهذا الصدد؛

(هـ) ضرورة درس أثر العولمة والتجارة الدولية على وضع المرأة، وعلاقة المرأة بأسواق العمل غير التقليدية مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن السياحة؛

(و) ضرورة الخروج من دائرة الوهم المتعلق "بالثراء العربي"، في ظل الظروف التي تسود المنطقة العربية وتؤثّر على الدخل والاستثمار؛

(ز) ضرورة ربط الإطار المفاهيمي بالأولويات الاجتماعية الخاصة بالمنطقة وليس بالتوجهات الدولية فحسب، إذ لا يمكن تحديد المفاهيم من الاستناد إلى البنى الثقافية المستقبلية لهذه المفاهيم. فمفهوم الشراكة في هذا السياق يطرح مسألة العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع بصفتها مسألة أساسية لتحديد الرؤية ومصداقية الإطار المفاهيمي؛

(ح) حث الإسكوا على تفعيل أنشطتها الميدانية وتعزيز برامج التدريب والتأهيل توخياً للمتابعة المباشرة لتنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية؛

(ط) العمل على تفعيل التغيير الاجتماعي من خلال البرامج التدريبية المتعلقة بأساليب الإدارة، وكذلك من خلال التطرق للتوازن المطلوب بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، واستكمال التشريعات المناسبة لمواكبة التغيّرات الاجتماعية؛

(ي) الاهتمام بإعداد دراسات مقارنة وتقييم حول قضايا التنمية الاجتماعية للوقوف على أفضل السياسات المتبعة للحد من الفقر والبطالة وعقد ورشات عمل حول السياسات الاجتماعية والشراكة البناءة مع المجتمع المدني مع التركيز على قضايا المرأة؛

(ك) التأكيد على أهمية السياسات العامة التقليدية التي تأخذ في الاعتبار احتياجات سوق العمل، وكذلك ضرورة إدراجها ضمن سياسات اجتماعية للاستفادة من العولمة.

٤٧- وردّ ممثلو الأمانة التنفيذية على مداخلات المشاركين، فدعت الدول الأعضاء إلى إعلامها بالتدابير والإجراءات والتشريعات والبيانات الحديثة لتسهيل مهامها ولتقديم خدمات متميزة للدول الأعضاء؛ وأعلنت أن الموارد المتاحة من داخل الميزانية لتنفيذ المشاريع الميدانية والأولويات محدودة. وحثت الأمانة التنفيذية الدول الأعضاء على تزويدها بموارد خارجة عن الميزانية للاضطلاع بمزيد من المشاريع الميدانية اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية.

٢- مقترحات بشأن برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ للتنمية الاجتماعية

٤٨- عرضت الأمانة التنفيذية عدداً من الثوابت في برنامج العمل المقبل الذي ستبدأ في وضعه في الخريف المقبل، وأهم هذه الثوابت التحضير لاستعراض وتقييم المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات وأوائل العقد الحالي.

٤٩- وطلبت الأمانة التنفيذية إلى وفود الدول الأعضاء أن توافيها، لاحقاً، بمقترحات بهذا الشأن لإدراجها ضمن برنامج عملها لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

هاء- موعد ومكان عقد الدورة الخامسة للجنة التنمية الاجتماعية
(البند ٨ من جدول الأعمال)

٥٠- اقترح المشاركون أن تقوم الأمانة التنفيذية للإسكوا بإعلام الدول الأعضاء بموعد عقد الدورة المقبلة وتزويدهم بالوثائق المتصلة بها قبل الموعد المقرر بفترة تتجاوز الشهرين.

٥١- بناءً على اقتراح من المشاركين، اتُفق على أن تُعقد الدورة الخامسة للجنة في مقر الإسكوا في بيروت، في السنة التي تسبق عقد الدورة الوزارية الثالثة والعشرين وفي موعد سيحدد في وقت لاحق. ويُطلب من الإسكوا ترتيب الدعوة إلى الاجتماع.

واو- التوصيات

٥٢- أوصت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الرابعة بما يلي:

(أ) تزويد الأمانة التنفيذي للإسكوا بالمعلومات والبيانات اللازمة لتسهيل مهمتها في تنفيذ مشروع السياسات الاجتماعية، نظرا لأهميته، ودعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في أنشطته؛

(ب) دعوة الدول الأعضاء الى المشاركة الفعالة في الحملة الاقليمية والوطنية لضمان الحيازة (الأمن السكني) والإدارة الحضرية السليمة والتي تأتي في إطار الحملة العالمية لضمان الحيازة والحكم الحضري السليم والحث في هذا السياق على إنشاء اللجان الوطنية للإشراف على هذه الحملة بالتنسيق مع الإسكوا؛

(ج) إنشاء لجنة للمرأة تضم ممثلين عن الدول الأعضاء في الإسكوا وتتولى تحديد الأولويات ورصد التطورات وتنسيق الخطط والبرامج المعنية بالمرأة؛

(د) استكمال الترشيحات لعضوية الهيئة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية لدى الإسكوا عن الدول التي لم ترشح ممثلين لها بعد، ودعوة الأمانة التنفيذية للإسكوا إلى الإسراع في عقد الاجتماع السنوي الأول للهيئة لتحديد مهامها وبرنامج عملها، وخاصة في مجال الشراكة مع الحكومات وتنسيق المواقف الإقليمية على المستوى الدولي، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة؛

(هـ) العمل على مواصلة تحديث القوانين والتشريعات لمواكبة التغييرات إيفاء بالعهود والمواثيق المعنية بحقوق الإنسان، وتنفيذا للمقررات والتوصيات والتعهدات الصادرة عن المؤتمرات الدولية والإقليمية، واعتبارا أن التنمية هي حق من حقوق الإنسان؛

(و) دعوة الأمانة التنفيذية للإسكوا لتنظيم لقاء تشاوري مع ذوي الاختصاص لتوحيد المصطلحات والمفاهيم في مجال التنمية الاجتماعية؛

(ز) دعوة الأمانة التنفيذية للإسكوا لدراسة الآثار الاجتماعية للعولمة، ولا سيما على سوق العمل وعلى التنمية الاجتماعية، وربط ذلك بإتاحة فرص العمل غير التقليدية للمرأة؛

(ح) وضع مؤشرات لقياس الإنجازات المحققة في تنفيذ خطط العمل والبرامج المعنية بالتنمية الاجتماعية، ووضع السياسات الاجتماعية المتكاملة والسياسات السكانية والتأكيد على أهمية التكامل الإقليمي في قضايا الحد من الفقر والبطالة؛

(ط) دعوة الأمانة التنفيذية للإسكوا لإجراء أبحاث في المشاكل الأسرية، ومنها الطلاق وغيره من القضايا التي قد تعترض بناء الأسرة، ووضعها ضمن أنشطة المشروع الميداني لتمكين الأسرة العربية وتعزيز دورها في التنمية والتماسك الإجتماعي؛

(ي) تقديم تقرير إقليمي تقوم بإعداده الأمانة التنفيذية للإسكوا حول تقييم وضع المرأة العربية في ضوء منهاج عمل بيجين وخطة العمل العربية للنهوض بالمرأة، يتضمن التقدم المحرز والمعوقات والتطلعات المستقبلية، وذلك تحضيراً لمناسبة مرور عشر سنوات على عقد مؤتمر بيجين؛

(ك) تعزيز البرامج التدريبية التي تتولاها شعبة التنمية الاجتماعية لتشمل وسائل تعميم الخبرات في مجال التنمية المحلية والمشاريع الصغيرة والتطوير الحضري والسكان والسياسات الاجتماعية المتكاملة؛

(ل) تعزيز الخدمات الاستشارية التي تقدمها الإسكوا في مجال استراتيجيات وسياسات التنمية الاجتماعية، وكذلك في مجالات تقييم وتطوير البرامج والخطط، ومشاركة المجتمع المدني بمختلف قطاعاته؛

(م) توجيه أنشطة الإدماج الاجتماعي في الإسكوا بتخصصاتها المتعددة نحو تعزيز الأنشطة الميدانية والبرامج الموجهة للفئات المهمشة، مع إيلاء الاهتمام لذوي الاحتياجات الخاصة، والمناطق الأقل استفادة من عوائد التنمية؛

(ن) تقييم المشاريع التي تنفذها الأمانة التنفيذية للإسكوا في بلدان المنطقة بغية ترويج منهجية موضوعية للتقييم وتلافي تكرار البرامج والمشاريع التي لم تحقق أهدافها التنموية المرجوة؛

(س) تعزيز التعاون والتنسيق بين الإسكوا وجامعة الدول العربية ومنظماتها ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من جهة ومع الآليات المؤسسية واللجان والمجالس الوطنية من جهة أخرى، بشأن مراجعة وتقييم ما تم تنفيذه بعد مرور عشر سنوات على المؤتمرات الدولية المنعقدة في التسعينات؛

(ع) اعتبار هيئة المكتب للدورة الرابعة للجنة التنمية الاجتماعية الجهة المسؤولة عن متابعة التوصيات المنبثقة عن هذه الدورة؛

(ف) النظر بعين ثاقبة إلى معاناة الإنسان الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقديم المساعدة اللازمة له لتأمين العيش الكريم والسكن الملائم، فضلاً عن إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ودعوة المجتمع الدولي إلى العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والحروب والحصار وقضية الأسرى في المنطقة العربية، وفقاً للمرجعيات القانونية الدولية والقرارات الدولية ذات الصلة، وخاصة بشأن إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

زاي- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة
(البند ٩ من جدول الأعمال)

٥٣- اعتمدت اللجنة مشروع التقرير المقدم عن أعمال دورتها الرابعة على أن يتم إدخال التعديلات المتفق عليها.